University of Zawia Journal of Legal and Sharia Sciences (UZJLSS)
Volume 15, Issue 1, 2026, pp 1-19, ISSN 3106-1117

Shariah Liability for the Risks of Using Artificial Intelligence Applications in Light of the Objectives of Islamic Law Maqasid al-Sharia

Abdurrahman Salem[1]*, Maysoun Mohammed[1] Safa Alrumayh[1], Abdulrauf Atia[2] Hitham Sawie[3]

[1]Department of Sharia, Faculty of Law, University of Zawia, Zawia, Libya.
[2]Department of Sharia, Faculty of Sharia and Law Al-Ajailat, University of Zawia, Zawia, Libya,
[3]Department of Artificial Intelligence, Faculty of Information Technology, University of Zawia, Zawia, Libya,

*Corresponding author email: Abdurrahman Salem | E-mail address: ab.salem@zu.edu.ly

Submission: 10-05-2026 | Acceptance: 13-06-2026 | Available online: 30-06-2026 | DOI:10.26629/uzjlss.2026.01

ABSTRACT

The world is witnessing an unprecedented acceleration in the integration of Artificial Intelligence (AI) applications into the core of daily life and within religious, judicial, and financial institutions. Accordingly, this study examines the issue of Sharia liability arising from the use of AI applications in light of the rapid technological developments that have enabled such systems to operate within predefined mathematical structures based on cost functions and hyper-automation mechanisms. These systems rely on the ontological and mathematical classification of training data to generate outputs and support decision-making processes. The study aims to establish the jurisprudential characterization of AI and identify the parties responsible for damages resulting from its use, while linking this analysis to the five higher objectives of Islamic law (Maqasid al-Shariah). To achieve these objectives, the research adopts both the deductive-analytical approach and the comparative approach through an examination of contemporary international regulatory frameworks. The findings reveal that AI is merely a tool and therefore cannot be regarded as a bearer of legal and moral responsibility under Islamic law, as it lacks legal capacity, intentionality, and independent will. Consequently, liability remains attributable to human actors, including developers, operators, and users, according to the degree of their involvement and influence on the act and its resulting consequences. The study also explores the possibility of developing a restricted form of "legal personality" for AI systems for the limited purpose of regulating financial liability and compensation.

Keywords: Maqasid al-Shariah, Artificial Intelligence, Algorithmic Responsibility, Strict Liability, Legal Personality.

المسؤولية الشرعية عن مخاطر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

عبد الرحمن حسن سالم[1]*، ميسون علي صالح[1]، صفاء حسين الرميح[1]، عبد الرؤوف على عطية[2]، هيثم عبد العزيز الصويعي[3]

[1] قسم الشريعة، كلية القانون، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا
[2] قسم الشريعة، كلية الشريعة والقانون العجيلات، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا
[3] قسم الذكاء الاصطناعي، كلية تقنية المعلومات، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

"Articles published in *Univ Zawia J Legal Sharia Sci* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

*المؤلف المراسل: عبدالرحمن حسن سالم | عنوان البريد الالكتروني: ab.salem@zu.edu.ly

التقديم: 10-05-2026م | القبول: 13-06-2026م | النشر الكترونياً: | 30-06-2026م

ملخـــص البحـــث

يشهد العالم تسارعاً غير مسبوق في دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صميم الحياة اليومية والمؤسسات الدينية والقضائية والمالية. ولذا فإن هذا البحث يتناول إشكالية المسؤولية الشرعية المترتبة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وذلك في ظل التسارع التقني الذي جعل هذه الأنظمة تعمل ضمن حدود "دالة التكلفة" (Cost Function) وبنية رياضية محددة مسبقاً عبر أتمتة فائقة (Hyper-Automation)، والتي تقوم على فرز أنطولوجي ورياضي لبيانات التدريب لاتخاذ القرارات، حيث يهدف البحث إلى تأصيل التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي وتحديد الأطراف المسؤولة عن الأضرار الناتجة عن أفعاله، مع ربط ذلك بمقاصد الشريعة الإسلامية الخمس. وتعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي التحليلي، والمنهج المقارن مع التشريعات الدولية الحديثة، وخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي أداة فقط، فلا يعد محلاً للتكليف الشرعي لافتقاده الأهلية والقصد والإرادة المستقلة، وهذه الأداة التقنية تقع مسؤوليتها على عاتق الإنسان (المطور، أو المشغل، أو المستخدم)، وذلك وفقاً لدرجة تدخله وتأثيره في الفعل والنتيجة المترتبة عليه. مع إمكانية استشراف نظام "للشخصية الاعتبارية" المقيدة لضبط الضمان المالي.

الكلمات المفتاحية: مقاصد الشريعة، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الخوارزمية، المسؤولية الموضوعية، الشخصية الاعتبارية.

مقدمة

أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بفضل تقنيات التعلم الآلي والأتمتة الفائقة، فاعلاً تقنياً مؤثراً في عمليات دعم واتخاذ القرار البشري في السياق الشرعي؛ حيث تستخدم هذه التطبيقات الآن لاستنباط أحكام شرعية، وترشيح الاستثمارات الحلال، والمساعدة في التطبيقات الجنائية، بل والتأثير في المشاعر الدينية عبر منصات الدعوة الرقمية، وتفسير القرآن الكريم (Ahmad, 2026; Masuwd et al., 2026). والتفاعل بين هذه التطبيقات وبين الأجيال الناشئة خصوصاً ما يعرف بالجيل (Z) يبدو جلياً في الانتشار الواسع والاستخدام اليومي لها، بحيث أصبحت تشكل الوعي الجمعي لهذا الجيل (Solihah et al., 2025; Achmadin et al., 2025; Muttaqin et al., 2026)، ومع اتساع الاعتماد على الأنظمة الذكية في مجالات الإفتاء والتعليم والقضاء والخدمات المالية، تزداد الحاجة إلى وضع أطر شرعية وقانونية تضبط آليات استخدامها، وتحدد المسؤولية عن نتائجها وآثارها المحتملة، خصوصًا في الحالات التي تؤثر فيها مخرجات هذه الأنظمة على حقوق الأفراد ومصالحهم الأساسية، الأمر الذي يجعل دراسة المسؤولية الشرعية عن استخدام الذكاء الاصطناعي ضرورة علمية وعملية في الوقت الراهن.

وتعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على خوارزميات ونماذج رياضية لمعالجة البيانات وإنتاج المخرجات واتخاذ القرارات أو التوصية بها، ليس بوصفها كياناً مستقلاً أو شبه مستقل يملك إرادة. بل هذا التوصيف التقني الدقيق يبقيها في حكم "الأداة المتطورة" فقهياً، وينأى عن أي إيحاء بوجود وعي أو قصد ذاتي لديها، وهو ما يتسق مع نفي الأهلية الشرعية عنها.

وعلى هذا الأساس، تكمن مشكلة البحث الرئيسة في: الفجوة المعرفية والتشريعية بين الأطر الفقهية والقانونية التقليدية، التي صيغت في ظروف لم تعرف هذا المستوى من التطور التقني، وبين الطبيعة المتفردة لأنظمة الذكاء الاصطناعي. فبينما تقوم المسؤولية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي على: مبدأ "التكليف"، و"الإرادة"، و"الخطأ" البشري، فإن الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى هذه المناطات التقليدية، مما يثير تساؤلات جوهرية حول كيفية: إسناد المسؤولية عن أفعال أنظمة تتمتع بقدر من الاستقلالية، ومن يتحمل تبعات الأضرار التي قد تنتج عنها، سواء كانت مدنية (ضمان) أو جنائية (جناية).

ويهدف هذا البحث إلى: معالجة هذه الإشكالية من خلال تأصيل المسؤولية الشرعية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث يسعى البحث بشكل خاص إلى تحقيق الأهداف التالية:

(1) تأصيل التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي، وذلك بتحديد طبيعته الشرعية والقانونية.

(2) تحليل المركز القانوني والفقهي للذكاء الاصطناعي، وبيان مدى صلاحية النماذج الفقهية والقانونية التقليدية لاستيعاب فكرة الشخصية الاعتبارية المقيدة أو الأهلية المحدودة في بعض تطبيقاته المتقدمة.

(3) بيان أسس المسؤولية الشرعية باستنباط القواعد الفقهية التي يمكن تطبيقها على أفعال الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على المسؤولية المدنية والجنائية، وربط المسؤولية بمقاصد الشريعة، من خلال تحليل كيفية حماية مقاصد الشريعة الخمسة (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال)، ووضع إطار للمسؤولية الشرعية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

(4) إجراء دراسة مقارنة باستعراض أبرز التوجهات التشريعية الدولية، مثل: قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act) ومقارنتها بالمنظور الشرعي.

وتكمن أهمية البحث في أن الحاجة ملحة؛ لتقديم إطار شرعي وأخلاقي، يواكب التطورات التقنية المتسارعة، ويضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحقق مصالح البشر ويدرأ عنهم المفاسد، وفقاً للمبادئ السامية للشريعة الإسلامية التي تقدم جلب المصالح على درء المفاسد. كما يسهم البحث في سد الفجوة المعرفية في هذا المجال البيني، ويقدم رؤى يمكن أن تفيد المشرعين، والفقهاء، والمطورين على حد سواء في بناء مستقبل رقمي آمن ومسؤول، حيث تناول البحث مجموعة من المفاهيم المركزية المرتبطة بإشكالية المسؤولية الشرعية عن الذكاء الاصطناعي، ومن أبرزها المسؤولية الخوارزمية، والمسؤولية الموزعة بين أطراف دورة حياة النظام الذكي، وإمكانية استيعاب مفهوم الشخصية الاعتبارية المقيدة لبعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نطاق الضمان المالي، وذلك في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية بوصفها الإطار الحاكم لتقويم المنافع والمخاطر المترتبة على هذه التقنيات.

فمع التحولات الجذرية المدفوعة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، تغلغلت هذه التطبيقات في كافة مفاصل الحياة، من الطب والقضاء إلى الصناعة والتجارة والتربية والتعليم خصوصاً مؤسسات التعليم العالي (Maati et al., 2025; Alouzi et al., 2026; Aladi & Barkah, 2026). ولم تعد هذه التقنيات مجرد أدوات صماء، بل أصبحت تمتلك قدرات على "التعلم الآلي"، سواء كان ذلك عبر نماذج التعلم غير الخاضع للإشراف التي تكشف أنماطاً خفية في البيانات، أو التعلم المعزز الذي يحسن

الأداء عبر التجربة والخطأ ضمن بيئة محددة. هذه القدرات تمكنها من إنتاج مخرجات وتحليلات قد تفوق في سرعتها ودقتها العقل البشري (Wahyuningsih et al., 2025; Alrumayh, 2025; Kasheem et al., 2025a). لكنها تظل محكومة بالنماذج الرياضية التي صممها المطور، مما يعيد تأكيد مسئولية الصانع البشري.

ومع هذا التطور برزت إشكاليات قانونية وشرعية معقدة، لعل أبرزها: هل تتسع قواعد المسؤولية في الفقه الإسلامي، خاصة نظريات الضمان والتسبيب، لاستيعاب الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتية التعلم، أم أن طبيعة هذه الأنظمة تستدعي تطوير إطار فقهي جديد يستند إلى المقاصد الشرعية؟ وتتفرع منها تساؤلات فرعية وهي: ما التكييف الفقهي الدقيق لطبيعة الذكاء الاصطناعي؟ وكيف يمكن توزيع المسؤولية بين المطور والمشغل والمستخدم؟ وهل يمكن تأسيس مسؤولية موضوعية خالصة في الفقه الإسلامي؟ وما مدى تقاطع المنهج المقاصدي مع الأطر التنظيمية المعاصرة؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالات، يعتمد هذا البحث على المقاربة المقاصدية بوصفها إطاراً ضابطاً يوازن بين جلب المصالح ودرء المفاسد، ويعيد تنزيل قواعد الضمان، والتسبب، والتعدي، والتفريط على صور الضرر المستحدثة في بيئات رقمية معقدة. كما ينطلق من قاعدة: أن المسؤولية الشرعية تُناط بمن يملك القدرة على التوجيه والتحكم، وأن الاستقلالية التقنية مهما بلغت، لا تنشئ بذاتها أهلية تكليف، بل تولد درجة أعلى من واجبات الاحتياط، والشفافية، وتقع مسؤولية التحقق على المطور والمشغل والمستخدم. وبذلك يسعى البحث إلى: بناء تصور تأصيلي عملي يحدد معايير إسناد المسؤولية وتوزيعها، وربطها مباشرةً بحماية المقاصد الخمسة، بما يضمن سلامة الفتوى والخطاب الديني، ويصون الأموال والحقوق، ويحفظ العقول من التضليل، ويمنع تعريض الأنفس والمجتمعات لمخاطر تقنية غير منضبطة.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة ثلاثة مسارات منهجية متكاملة، متمثلة في: المنهج الاستنباطي التحليلي لاستخلاص القواعد الحاكمة للمسؤولية من مصادر الفقه الإسلامي، حيث اعتمدت الدراسة في تحليل النصوص الفقهية والقانونية على التحليل الموضوعي للنصوص، من خلال استقراء الأحكام والقواعد ذات الصلة بالضمان والمسؤولية والتعدي والسببية، ثم مقارنتها بالنصوص القانونية المنظمة للذكاء الاصطناعي، بهدف استخلاص المبادئ المشتركة وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها. وهذه الدراسة ذات طابع نظري تحليلي مع الاستعانة ببعض النماذج التطبيقية المعاصرة لتوضيح كيفية تنزيل القواعد الفقهية على الوقائع المرتبطة باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ويقوم المسار الثاني على: المنهج المقاصدي الاستقرائي، لتحليل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضوء المقاصد الخمسة، من خلال استقراء نماذج تطبيقية، وسيناريوهات عملية (كالفتوى الآلية، وترشيح الاستثمارات والمعاملات، وبعض التطبيقات القضائية والجنائية)، وبيان أثرها على الضروريات وموازنة المصالح والمفاسد المتوقعة. أما المسار الثالث فهو المنهج المقارن، وقد تم توظيفه لدراسة أوجه التقاطع والاختلاف بين الإطار المقاصدي الإسلامي وبعض التشريعات التقنية المعاصرة، وفي مقدمتها قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act). وقد استندت هذه المقارنة إلى معايير تحليلية محددة لضمان الدقة والموضوعية، وهي:

- معيار تصنيف المخاطر: مقارنة كيفية تعامل كل نظام (الفقهي والتشريعي) مع مستويات المخاطر المتفاوتة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، من المخاطر غير المقبولة إلى المخاطر المحدودة.

- معيار التزامات الحوكمة: تحليل أوجه التشابه والاختلاف في متطلبات الشفافية، وقابلية التتبع، وإدارة الانحياز الخوارزمي بين المنظومتين.

- معيار توزيع المسؤولية: دراسة الفاعلين في سلسلة القيمة (المطور، المشغل، المستخدم، الجهة الرقابية) وكيفية إسناد المسؤولية القانونية أو الشرعية لكل منهم.

- معيار الأساس الأخلاقي: استعراض البعد الغائي والروحي في المنهج المقاصدي مقارنة بالمرجعية القانونية الوضعية للتشريع الأوروبي.

وتعتمد الدراسة في ضبط تطبيقات المسؤولية على تحديد وحدة التحليل بوصفها المقرر الخوارزمي أو المخرج الآلي في السياق التشغيلي للتطبيق، مع تتبع سلسلة الأطراف المؤثرة فيه والتي تشمل: (المطور أو المزود، المشغل أو الجهة المالكة للتطبيق، المستخدم النهائي، والجهة المستفيدة)، بما يتيح: بناء تصور دقيق لكيفية إسناد المسؤولية وتوزيعها، وتقدير صور الضمان والالتزام المالي عند وقوع الضرر أو تحقق المخاطر.

واعتمدت الدراسة في مادتها العلمية على مصادر متنوعة شملت كتب الفقه وأصوله، وقرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية المعاصرة، والتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة بتنظيم الذكاء الاصطناعي، وعلى رأسها قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، إضافة إلى الدراسات القانونية والتقنية الحديثة المرتبطة بحوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي ومسؤوليتها.

النتائج والمناقشة

أولاً: التكييف الفقهي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

يعد التكييف الفقهي حجر الزاوية في بناء أي حكم شرعي، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولذا تتجاذب الذكاء الاصطناعي في الفقه المعاصر ثلاثة اتجاهات رئيسية:

(1) اتجاه الآلة والأداة: حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الذكاء الاصطناعي، مهما بلغ من التطور، يظل آلة صنعها الإنسان وبرمجها. وبناء عليه، تنطبق عليه أحكام الآلة في الفقه الإسلامي، حيث يكون المستخدم أو المالك مسؤولاً عن فعل الآلة كما هو الحال في الدابة أو السيارة. ورغم وجود أوجه شبه بين الذكاء الاصطناعي والآلات التقليدية من حيث كونه أداة من صنع الإنسان، إلا إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتميز بقدرتها على معالجة كميات كبيرة من البيانات وإنتاج مخرجات متغيرة وفقًا للمدخلات والخوارزميات المستخدمة، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيدًا من الآلات التقليدية دون أن يترتب على ذلك اكتسابها أهلية شرعية مستقلة. ولذا يستند هذا الرأي على: انعدام الأهلية والإرادة الحرة التي هي مناط التكليف الشرعي.

(2) اتجاه الشخصية الاعتبارية: يذهب فريق من الباحثين إلى إمكانية منح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية اعتبارية مشابهة للشركات والمؤسسات. ومع ذلك، فإن الشخصية الاعتبارية المقترحة لأنظمة الذكاء الاصطناعي تختلف عن الشخصية الاعتبارية المقررة للشركات والمؤسسات؛ فالشخصية الاعتبارية للشركات تقوم على وجود إرادة بشرية جماعية تمثلها أجهزة الإدارة وتتخذ القرارات باسمها، في حين أن الشخصية الاعتبارية المقترحة للذكاء الاصطناعي - إن قُبلت - لا تتجاوز كونها أداة تنظيمية محدودة الغرض، تهدف إلى ضبط المسؤولية المالية والتعويض عن الأضرار دون أن يترتب عليها أهلية قانونية أو شرعية كاملة. والهدف من هذا التكييف هو تسهيل عملية التقاضي وضمان التعويض المالي من خلال

ذمة مالية مستقلة للنظام (أو تأمين إلزامي)، دون الحاجة لإثبات خطأ بشري مباشر في كل مرة، خاصة في الأنظمة المعقدة التي يصعب تتبع مبرمجها الأصلي. ولا يستلزم منح شخصية اعتبارية مقيدة لبعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي الاعتراف لها بأهلية التكليف الشرعي أو المسؤولية الأخلاقية؛ إذ يبقى التكليف الشرعي مرتبطًا بالإدراك والإرادة والقصد، وهي أوصاف لا تتوافر في الأنظمة التقنية مهما بلغت درجة تطورها، ومن ثم يظل الإنسان هو محل الخطاب الشرعي والمسؤولية الأصلية.

(3) اتجاه الأهلية الناقصة: ويقترح هذا الاتجاه تكييفاً وسطاً، حيث يعامل الذكاء الاصطناعي معاملة العبد المأذون له أو الصبي المميز في بعض التصرفات المالية، مع بقاء المسؤولية النهائية مرتبطة بولي الأمر (المالك أو المطور) (Habib, 2025; Kannike & Fahm, 2025; Bayupersada, 2025). وذهب هذا الاتجاه إلى اقتراح تصور يقوم على الأهلية المحدودة للذكاء الاصطناعي، مستأنسين ببعض النماذج الفقهية المتعلقة بالعبد المأذون له أو الصبي المميز في نطاق بعض التصرفات المالية. إلا أن هذا الاتجاه يظل محل نقاش؛ لاختلاف الأساس الفقهي بين تلك النماذج وبين أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ تقوم النماذج الفقهية المذكورة على وجود إدراك وإرادة بشرية، بينما تفتقر أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى الأهلية والإرادة المستقلة، الأمر الذي يجعل هذا التصور أقرب إلى الطرح النظري منه إلى التكييف الفقهي المستقر.

من خلال ما سبق يتبين: أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تندرج تحت أي من العقود أو التصرفات الشرعية التي تفترض الإرادة والقصد والتمييز، لانتفاء الأهلية الشرعية فيه، فهو ليس من أهل التكليف، ولا ممن تتحقق فيه أوصاف النظر والأمانة، وإنما يعد في حكم الوسائل المساعدة التي تجري عليها أحكام الأسباب والآلات. وعليه، فإن التكييف الفقهي الأقرب إلى طبيعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي: أنه وسيلة تنفيذ آلية تدخل ضمن الأسباب المباحة (الأيوبي، 2026; سعيد، 2025).

ويمكن تلخيص الفروق الجوهرية بين الاتجاهات الثلاثة على نحوٍ مجمل: اتجاه الآلة يقرر أن المسؤولية تدور مع التحكم والاستعمال، وتنسب ابتداء إلى المالك أو المستخدم وفق قواعد المباشرة والتسبب، بينما اتجاه الشخصية الاعتبارية يركز على ضمان التعويض عبر ذمة مالية مقيدة أو تأمين إلزامي، مع إمكان الرجوع على المتسبب البشري عند ثبوت التقصير، في حين أن اتجاه الأهلية الناقصة يبرز تمييزاً برمجياً محدوداً لكنه يبقي المسؤولية النهائية على الولي أو القائم، باعتبار أن الإذن والرقابة هما مدار المحاسبة والضمان.

ثانياً: طبيعة المسؤولية الشرعية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي

لبيان العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتنزيل قيمة المسؤولية الشرعية بجلب المصالح ودفع المفاسد، والمعالجة لجدلية تتجاوز كونها قراءة موضوعية للالتزام الأخلاقي والإحساس بالمسؤولية الذي يمثل حاجزاً من الانزلاق والتردي عن القيم الإنسانية التي كفلتها التعاليم السماوية للبشرية من تكريمها على سائر المخلوقات، حيث تعد هذه القراءة نافذة تستشرف آفاق المنفعة، وتسخير ما في الكون جلباً لما فيه من المصلحة المعتبرة شرعاً ويستصحب خطورة الأمر، وضرورة الشعور بعظم المسؤولية الشرعية فيه (أحمد، 2025). وتتوزع المسؤولية في الفقه الإسلامي بين المسؤولية المدنية

(الضمان)، والمسؤولية الجنائية (الجناية)، وتطبيق هذه القواعد على الذكاء الاصطناعي يتطلب تفكيك العلاقة بين المباشر والمتسبب.

1. المسؤولية الفردية (التكليف والأهلية):

التكليف في الفقه الإسلامي يثبت بشرطين: العقل والبلوغ (القدرة على الفهم والتمييز)، والآلة مهما بلغت درجة تعقيدها تفتقر إلى القصد والوعي والإدراك المعنوي. لذلك أجمعت الدراسات الفقهية المعاصرة على: أن الذكاء الاصطناعي لا يصلح لأن يكون مكلفاً أو مسؤولاً بمعناه الشرعي، فالأهلية منتفية عنه انتفاءً ذاتياً (التميمي، 2024). ويجب هنا التمييز بين الأهلية الشرعية والقدرة التقنية، فالأهلية الشرعية تقوم على الإدراك والإرادة والقصد وتحمل تبعات الأفعال، وهي أوصاف يشترطها الفقه الإسلامي لثبوت التكليف والمسئولية، أما الأنظمة التقنية مهما بلغت درجة تطورها فإنها تقتصر على تنفيذ عمليات معالجة البيانات وإنتاج المخرجات وفق البرامج والخوارزميات المحددة لها، دون أن تملك وعياً ذاتياً أو إرادة مستقلة، ومن ثم لا تكتسب وصف الأهلية الشرعية.

2. المسؤولية المدنية (الضمان):

وهي المسؤولية عن الفعل غير المباشر (التسبيب)، حيث تقوم قواعد الضمان في الفقه الإسلامي على: مبدأ "الغرم بالغنم"، وقاعدة: "الضرر يزال"، و"المباشر ضامن وإن لم يتعمد، والمتسبب ضامن وإن تعمد"، و"الخراج بالضمان"، وهي تعد أداة قوية لتأطير الذكاء الاصطناعي (Primarni et al., 2026; Kasheem et al., 2025b; Mulyono & Edris, 2025). ويمكن حصر المسؤولية المدنية في ثلاث حالات:

- مسؤولية المطور (المبرمج): يُعد المطور "متسبباً" في الضرر إذا نتج عن عيب في التصميم أو البرمجة، أو إهمال في وضع الضوابط الأمنية والأخلاقية، أو تدريب النموذج على بيانات منحازة تؤدي إلى قرارات ضارة. وقد عززت دراسة (السناني، 2022) هذا التوجه بتطبيق القواعد الفقهية على صور التلف الحاصل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مؤكدةً أن المطور يضمن ما تولد عن تصميمه من ضرر متوقع، عملاً بقاعدة "المتسبب ضامن وإن تعمد، ولا تقوم مسؤولية المستخدم بمجرد استعمال النظام، وإنما تثبت إذا ثبت تعمده توجيه النظام إلى نتيجة ضارة، أو استخدامه على نحو يخالف التعليمات والضوابط المقررة. أما إذا وقع الضرر بسبب خلل تقني في التصميم أو التدريب أو التشغيل خارج نطاق سيطرة المستخدم، فإن المسؤولية تنتقل إلى المطور أو المشغل أو الجهة المالكة بحسب مصدر الخلل ومدى ارتباطه بالنتيجة الضارة.
- مسؤولية المالك أو المشغل: تتحقق مسؤوليته بناءً على قاعدة "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه الشبيهة" أو قياساً على "ضمان الدابة" و"حارس الشيء"، خاصة إذا قصّر في الرقابة أو التحديث أو الصيانة. وتبرز هنا دراسة (الزيات، 2025) التي تؤكد أن المشغل يضمن الأضرار الناشئة عن استخدام التقنيات الذكية إذا كان بالإمكان تلافيها بالرقابة البشرية الفاعلة، عملاً بقاعدة «جَنَايَةُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ» التي تُسقط الضمان عن الآلة وتحيله إلى المتحكم أو المتسبب بالتسبيب. ويجب التمييز بين المسؤولية الناشئة عن الفعل الفردي والمسؤولية المترتبة على المؤسسة المالكة للنظام؛

فالفعل الفردي يقوم على نسبة الضرر مباشرة إلى شخص طبيعي محدد ثبتت مباشرته أو تسببه في وقوعه، بينما تقوم مسؤولية المؤسسة المالكة على أساس الإشراف والإدارة والحراسة التقنية للنظام، وما يترتب على ذلك من التزام بضمان سلامة التشغيل والامتثال لمتطلبات الأمان والحوكمة.

- المسؤولية الموضوعية كآلية مقاصدية في الحالات المستعصية التي يصعب فيها إثبات خطأ بشري مباشر (مثل أخطاء التعلم العميق غير القابلة للتفسير)، وبناءً على التحديات التي تطرحها دراسات (خزيمية، 2023) حول "فجوة المسؤولية"، تبرز الحاجة إلى تفعيل آليات "المسؤولية الموضوعية" (Strict Liability) بوصفها أحد الاتجاهات الحديثة في معالجة الأضرار الناشئة عن الأنظمة التقنية المعقدة، إذ تقوم على افتراض المسؤولية متى ثبتت علاقة النظام بالضرر، دون اشتراط إثبات الخطأ المباشر في بعض الحالات. ويستند هذا الاتجاه إلى تعاظم المخاطر التقنية وصعوبة تتبع مصدر الخطأ في الأنظمة الذكية متعددة الأطراف، مما يجعله أقرب إلى تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الحقوق ومنع ضياع التعويض على المتضررين.
- مسؤولية المستخدم: تقع على المستخدم النهائي أيضاً مسؤولية مدنية إذا أساء استخدام النظام أو خالف تعليمات التشغيل أو اعتمد على مخرجاته اعتماداً كلياً دون تدقيق بشري، متسبباً بذلك في ضرر للغير، أخذاً بقاعدة «الضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ». حيث يجب أن تزداد متطلبات التثبت والرقابة البشرية في التطبيقات ذات الأثر المباشر على الحقوق والمصالح الأساسية، كالفتوى والقضاء والتشخيص الطبي، إذ لا يجوز الاعتماد الكلي على مخرجات الذكاء الاصطناعي فيها، بل يجب أن تبقى أداة مساعدة تخضع للمراجعة والتقييم البشري؛ تحقيقاً لمقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والمال.

3. المسؤولية الجنائية:

تفتقر أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى "القصد الجنائي" (العمد) لعدم وجود الإرادة المكلفة؛ لذا فإن الجرائم المرتكبة عبر الذكاء الاصطناعي تؤول إلى القتل أو الإصابة الخطأ إذا كان الفعل ناتجاً عن خلل تقني غير مقصود، وتطبق فيه أحكام الدية والكفارة على الأطراف البشرية المسؤولة. وفي حالات الاستخدام العمدي، إذا استخدم الإنسان الذكاء الاصطناعي كأداة لارتكاب جريمة (مثل الاغتيال عبر الدرونز)، فإن المسؤولية الجنائية الكاملة (القصاص أو التعزير) تقع على الإنسان المحرض أو المستخدم. ولذلك يجب التفرقة بين الأضرار الناشئة عن أخطاء تقنية غير مقصودة في تصميم النظام أو تشغيله، وبين الأفعال التي يتعمد فيها الإنسان استغلال الذكاء الاصطناعي لارتكاب سلوك مجرم. ففي الحالة الأولى تنظر المسؤولية في إطار الضمان أو المسؤولية المدنية بحسب درجة الخطأ والتسبب، أما في الحالة الثانية فإن المسؤولية الجنائية تنصرف إلى الفاعل البشري الذي استخدم النظام أداة لتنفيذ الفعل غير المشروع.

رغم وجاهة الاتجاه القائل باعتبار الذكاء الاصطناعي أداة محضة، إلا أن التطور المتسارع في قدرات التعلم الآلي يثير إشكالاً حول مدى كفاية هذا التكييف مستقبلاً، خاصة في الحالات التي يصعب فيها إثبات خطأ بشري مباشر. كما أن الاتجاه الداعي لمنح الأنظمة الذكية شخصية اعتبارية يواجه إشكالاً أصولياً يتمثل في انعدام مناط الأهلية الشرعية. وعليه، فإن

الحل الأقرب للانسجام مع أصول الفقه يتمثل في: تطوير مسؤولية موضوعية مقاصدية تحفظ الحقوق دون إضفاء أهلية غير منضبطة على الآلة (Ayad et al., 2025; Mahmudin et al., 2024; Nafi et al., 2024).

ثالثاً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ميزان مقاصد الشريعة كمرجعية للتقنين

تعد مقاصد الشريعة (حفظ: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) المعيار الأسمى لتقييم جلب المصالح ودرء المفاسد في التقنيات الحديثة، إذ تمثل: إطاراً كلياً يقاس به أثر التكنولوجيا ومآلاتها، ويمكن النظر إليها بوصفها مؤشراتٍ معيارية لضبط المنفعة التقنية وتوجيهها نحو المصلحة المعتبرة شرعاً (Abdulghani et al., 2025; Makmun, 2018).

1. حفظ الدين:

هو المقصد الأعلى والأول في الشريعة الإسلامية، ويتحقق بحماية العقيدة من الانحراف، والعبادات من البدع، والشريعة من التبديل والتحريف (الشاطبي، 1997). ويتمثل الجانب الإيجابي في: نشر العلم الشرعي من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تيسر الوصول الموسوعي للتراث الإسلامي، وتحقيق النصوص، وترجمتها، وكذلك تصنيف المرويات الحديثية بالاستفادة من تقنيات معالجة اللغة الطبيعية في خدمة دراسة الأسانيد وعلم الجرح والتعديل، أو من خلال الدعوة الرقمية بتصميم منصات تفاعلية تقدم محتوى دعوياً هادفاً بلغات متعددة مع مراعاة التنوع الثقافي (اليحيى، 2026). أما الجانب الوقائي فيتمثل: في كشف التطرف؛ إذ يمكن للذكاء الاصطناعي رصد: خطابات الكراهية، والمحتوى المتطرف، وتحليل أنماطه، وحماية النصوص المقدسة بتطوير: أنظمة تكشف التحريف في النصوص القرآنية والحديثية عند نشرها رقمياً (Alrumayh, 2025; Luhuringbudi et al., 2025).

وتتمثل المخاطر على مقصد الدين: في الإشكالية الكبرى وهي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الإفتاء دون ضوابط؛ فالفتوى ليست مجرد نقل معلومات، بل عملية مركبة تشمل: فهم النص الشرعي بسياقاته، وإدراك مقاصد الشريعة في النازلة، ومراعاة حال المستفتي وظروفه، والنظر في المآلات والموازنة بين المصالح والمفاسد (القرضاوي، 1988). وتؤكد أدبيات الفتوى الإلكترونية على ضرورة ضبط الإسناد العلمي والجهة المؤهلة والرقابة الشرعية على المحتوى، وأن التقنية لا تستقل بإصدار الفتوى، وإنما تسهم في البحث والتوثيق (Alrumayh, 2025).

كما تثار مسألة المضاهاة لخلق الله في بعض تطبيقات الذكاء التوليدي التي تنتج صوراً وأشكالاً تحاكي الكائنات الحية بدقة، وقد ورد في حديث النبي ﷺ الذي رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها: "أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يضاهون خلق الله" (البخاري، 5954). ومع أن كثيراً من الفقهاء المعاصرين يميزون بين التصوير الرقمي والتصوير المادي، فإن الإفراط في المحاكاة وتوظيفه في المحرمات يفتح باباً لمناقشة المآلات وسد الذرائع.

والضوابط المقترحة لذلك: أنه في جانب الإفتاء لا استقلال لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنما دورها مساعد بحثي: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ (النحل: 43). وفي جانب المحتوى الديني، ضرورة الرقابة الشرعية على المخرجات، ووجوب التثبت، ومراجعة المحتوى. وفي جانب التصوير التوليدي: يجب عدم المبالغة في المحاكاة ومنع توظيفه في المحرمات، مراعاة لحديث "المضاهاة"، وقواعد سد الذرائع. ولذا فإن الذكاء الاصطناعي في الفتوى والتعليم الشرعي ينبغي أن يبقى "استرشادياً"،

وتحت إشراف علماء شرعيين حفاظاً على "هيبة الفتوى" ومنع الفوضى التشريعية، وبما يضمن عدم انحراف الخوارزميات عن مقاصد الشريعة.

2. حفظ النفس:

يشمل: حرمة الحياة البشرية وصحة البدن والسلامة من الأذى، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الإسراء: 33). وتتجلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في: حفظ النفس أولاً في المجال الصحي من خلال التشخيص الطبي المبكر وتحليل الصور الطبية (أشعة، رنين) بدقة عالية قد تفوق البشر أحياناً، مما يسهم في اكتشاف الأورام والأمراض مبكراً، وتطوير الأدوية، والجراحة الروبوتية، والرعاية الصحية عن بعد (Ali & Husayn, 2025). كما يحقق السلامة العامة عبر أنظمة الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث، وتحسين أنظمة المرور والمواصلات، للحد من الحوادث ومراقبة جودة الغذاء والدواء (Dewitte et al., 2021).

ومن المخاطر على مقصد حفظ النفس: اختراع الأسلحة الفتاكة؛ إذ يعد توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير أسلحة ذاتية القيادة أو "روبوتات قاتلة" من أخطر الاستخدامات، وهو من أشد أنواع الإفساد في الأرض. وجاء في الحديث: "لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُسْلِم" (ابن ماجه). كما تشمل المخاطر: الأخطاء الطبية الناتجة عن الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي دون تمحيص بشري، فتقع المسؤولية على الفريق الطبي أو المؤسسة التي اعتمدت المخرجات دون تدقيق (Ali & Husayn, 2025)، فضلاً عن احتمالات استخدام الذكاء الاصطناعي في توجيه هجمات ضد المدنيين أو تدمير بنى تحتية مدنية.

والضوابط المقترحة لذلك أن الخطأ في التشخيص يجعل الفريق الطبي المشرف مسؤولاً عن قراراته التشخيصية والعلاجية حتى لو استعان بالذكاء الاصطناعي، مع إلزام المؤسسات بإجراءات السلامة والتدقيق والتوثيق، عملاً بقاعدة: "لا ضرر ولا ضرار"، وبمقتضيات الضمان. وفي حالة تطوير الأسلحة الفتاكة المحرمة، تتحمل الدول، والمطورون، والممولون مسؤولية تطويرها أو استخدامها للتدمير، قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾. وفي الطب الذكي، والسيارات ذاتية القيادة، يكون المقصد هو "عصمة الدماء"، حيث يعد من أعظم المقاصد الشرعية وأشدها عناية في التشريع الإسلامي؛ إذ إن الأصل صيانة حياة الإنسان ومنع كل ما يؤدي إلى تعريضها للخطر بغير حق. ومن ثم فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات الطبية أو في الأنظمة ذات الصلة المباشرة بحياة الإنسان يجب أن يخضع لأعلى درجات التحقق والرقابة البشرية. كما ينبغي التمييز بين الخطأ الطبي الصادر عن الممارس الصحي، وعيب النظام الناشئ عن خلل في التصميم أو البرمجة أو التدريب، وسوء التشغيل الناتج عن الإهمال أو مخالفة إجراءات الاستخدام؛ لأن تحديد مصدر الخطأ يعد أساساً في إسناد المسؤولية وتقرير الضمان. وبناءً على ذلك، فإن مقتضى مقصد عصمة الدماء يوجب اتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة بمنع الضرر قبل وقوعه، وعدم الاعتماد الكلي على المخرجات الآلية في المسائل التي يترتب عليها مساس مباشر بحياة الإنسان أو سلامته. وأي تعارض بين خوارزمية النظام وحياة الإنسان يجب أن ينحاز لحفظ النفس، وفق قاعدة: "أخف الضررين".

3. حفظ العقل:

العقل مناط التكليف وأداة الفهم والتمييز ومصدر الاجتهاد والابتكار، وقد اعتنت الشريعة بحفظه لأن فقدانه يعني سقوط التكليف، قال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. ويشمل المقصد تنمية العقل بالعلم والمعرفة وصيانته من التلوث الفكري والتضليل. وتتجلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حفظ العقل عبر التعليم والتعلم الذكي، والمنصات التكييفية، وإتاحة مصادر معرفية وترجمة المعرفة ونقلها بين الثقافات، ودعم البحث العلمي بتحليل البيانات واقتراح فرضيات (Alouzi et al., 2026; Hasan et al., 2025).

أما المخاطر التي تهدد مقصد العقل فتتمثل في: التضليل والمعلومات المختلقة، ونشر الأخبار الزائفة، والتزييف العميق (Deepfakes) الذي يستخدم للتضليل الإعلامي والسياسي، والانحياز الخوارزمي (Bias)، وإضعاف مهارات التفكير النقدي بسبب الاعتماد المفرط على المخرجات الجاهزة، والإدمان الرقمي والتشتت (Mehrab et al., 2021). كما تثار مخاوف تتعلق بانتهاك "الخصوصية العقلية" في بعض التقنيات الحساسة إذا استعملت بلا ضوابط (Olawade, 2024).

والضوابط المقترحة لذلك: أن يلتزم المطورون بالشفافية وبيان مصادر المعلومة وآليات التحقق، وأن تصمم أنظمة قابلة للتفسير قدر الإمكان، وأن تبنى سياسات مكافحة التضليل والأخبار الكاذبة (Kasheem et al., 2025). ولا يقتصر حفظ العقل في عصر الذكاء الاصطناعي على مكافحة المحتوى المضلل أو تحسين جودة المعلومات فحسب، بل يمتد إلى ترسيخ ثقافة التثبت والتحقق من صحة المخرجات الرقمية قبل اعتمادها أو الاستناد إليها في تكوين الآراء والقرارات. ومن ثم فإن المؤسسات التعليمية والبحثية تتحمل مسؤولية تربوية ومعرفية في تدريب الطلبة والباحثين على الاستخدام النقدي لأدوات الذكاء الاصطناعي، وتنمية مهارات التحقق من المصادر، والتمييز بين المعلومات الموثوقة والمحتوى المولد آلياً الذي قد يتضمن أخطاء أو تحيزات أو استنتاجات غير دقيقة، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: 9). وعلى المستخدم التحقق قبل الاعتماد: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). وبناءً عليه فإن تطوير تقنيات التزييف دون ضوابط مفسدة يجب درؤها بسد الذرائع (Masoud et al., 2025; Shalghoum et al., 2025).

4. حفظ النسل:

يشمل مقصد حفظ النسل: حماية الأعراض وصيانة الأسرة ومنع اختلاط الأنساب، وقد اتسع في السياق المعاصر ليشمل حفظ الأعراض والخصوصية الأسرية والكرامة. وتتجلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حفظ النسل عبر حماية الأطفال ورصد الاستغلال عبر الإنترنت، والتوعية الأسرية بمنصات استشارية، ودعم بعض فحوصات ما قبل الزواج (Alshaar, 2025).

وتظهر المخاطر: وفي مقدمتها انتهاك الخصوصية الأسرية من خلال جمع البيانات الشخصية أو معالجتها بغير سند مشروع، وما قد يترتب على ذلك من كشف معلومات حساسة تمس الأفراد أو الأسرة. كما أن تقنيات التزييف العميق (Deep fakes) قد تُستغل في الاعتداء على السمعة والاعتبار الشخصي ونشر صور أو مقاطع مزيفة تمس العرض والكرامة الإنسانية، الأمر الذي يتعارض مع المقاصد الشرعية الرامية إلى صيانة الإنسان وحفظ حقوقه المعنوية، وانتهاك الخصوصية من

خلال جمع البيانات وتحليلها واختراقها والابتزاز الإلكتروني، وقد نهى الإسلام عن التجسس: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ (الحجرات: 12). حيث يعد المحتوى الإباحي والتزييف العميق في الصور والفيديو اعتداء على الأعراض ووسيلة للحرام، و"وسيلة الحرام حرام" (الشاطبي، 1997). والضوابط المقترحة لذلك حماية البيانات وعدم جمعها إلا بضرورة وبقدر الحاجة، وضبط المحتوى ومنع إنتاج أو ترويج المحتوى الإباحي، وترشيد الاستخدام الأسري للتقنيات داخل المنزل، وفرض خصوصية رقمية صارمة تحفظ الأعراض والكرامة.

ولذلك تقتضي حماية هذا المقصد وضع ضوابط تشريعية وتقنية تكفل حماية البيانات الشخصية، وتقييد عمليات المعالجة الإلكترونية للمعلومات بالقدر اللازم والمشروع، وتجريم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الاعتداء على الأعراض أو التشهير بالأفراد، مع تعزيز آليات الرقابة والشفافية والمساءلة بما يحقق التوازن بين الاستفادة من التطور التقني وصيانة الكرامة الإنسانية والخصوصية الأسرية.

5. حفظ المال:

المال قوام الحياة، وقد أمر الشرع: بحفظه وتنميته بالطرق المشروعة وتوزيعه بعدالة: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ﴾ (النساء: 5). وتتجلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حفظ المال: عبر كشف الاحتيال، وتحليل الجدارة الائتمانية، وإدارة المخاطر، وتقديم أدوات في المالية الإسلامية؛ لتصنيف الشركات المتوافقة مع الشريعة وتدقيق العقود (Elbi & Krema, 2024).

أما المخاطر فتشمل: الاحتيال المالي المتطور (التصيد)، والتلاعب بالأسواق، وغسل الأموال، والغرر الناتج عن "صندوق أسود" لا يفسر قراراته، وصعوبة تحديد المسؤولية عند خسارة خوارزمية، إضافة إلى المخاطر النظامية (Flash crashes)، والاحتكار، وانتهاك الخصوصية المالية، والتعاملات المحرمة عبر أنظمة تداول لا تخضع لرقابة شرعية.

والضوابط المقترحة لذلك: إلزام المؤسسات المالية بمبدأ الشفافية الخوارزمية وقابلية الطعن في القرار، وتصميم أنظمة قابلة للتفسير، وعدم الاعتماد الأعمى على توصيات الروبوت، والتحقق من مدى التوافق الشرعي: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾. كما يجب على هيئات الرقابة الشرعية: تدقيق الخوارزميات المالية قبل التشغيل، وعلى الجهات الرقابية: سن تشريعات تلزم بتوثيق القرارات الخوارزمية وإمكانية المراجعة، تحقيقاً للعدالة المالية والسياسة الشرعية (Husayn et al., 2025; Padang & Kasheem, 2025).

ويتضح من خلال هذا الاستقراء المقاصدي: أن الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين بالنسبة للمقاصد الخمسة؛ فبينما يقدم فرصاً هائلة لتحقيقها بطرق لم تكن ممكنة من قبل، فإنه يحمل مخاطر قد تنقلب بالمقاصد إلى نقائضها إن لم تضبط بضوابط شرعية وأخلاقية رصينة. فالمسؤولية الشرعية عن الذكاء الاصطناعي: مسؤولية تكاملية تقع على جميع الأطراف (مطورين، مشغلين، مستخدمين، هيئات رقابية)، وتخضع لسلم المقاصد؛ فالضروريات مقدمة على الحاجيات والتحسينيات، وعند تعارض المصالح والمفاسد يراعى ميزان الموازنة المقاصدية وفق قاعدة: "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح". ولذا فإن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يخضع للأحكام التكليفية الخمسة؛ فالأصل فيها الإباحة إلا إذا

وجد مانع شرعي: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (الجاثية: 13). وقد يكون مباحاً أو واجباً أو مكروهاً أو محرماً بحسب المقاصد والمآلات وشروط الاستعمال وضوابط سد الذرائع (Kasheem et al., 2025; Syarofi et al., 2025).

كما يثير التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي جملة من التحديات المرتبطة بحماية الحقوق والمصالح المعتبرة شرعًا، لاسيما في مجال الأمن السيبراني؛ فبينما تسهم هذه التطبيقات في تعزيز حماية البيانات وكشف التهديدات الإلكترونية والحد من الجرائم الرقمية، فإنها قد تُستخدم كذلك في ابتكار أنماط جديدة من الاعتداءات الإلكترونية التي تستهدف الأموال والخصوصية والمعلومات الحساسة. ومن ثم فإن التعامل مع هذه التقنيات يقتضي وضع ضوابط قانونية وأخلاقية تضمن توجيهها نحو تحقيق المصالح العامة ومنع استغلالها في الإضرار بالأفراد والمجتمع، وهو ما يتوافق مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وحفظ العرض وصيانة الحقوق الرقمية المعاصرة (الزميم، 2025).

رابعاً: قراءة مقارنة في ضوء تنظيم الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي

صدر قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي بموجب لائحة الاتحاد الأوربي رقم 1689/ 2024 الصادرة عن الاتحاد الأوربي والمعروفة باسم European Union (EU AI Act, 2024) ويعد أول إطار تشريعي شامل ينظم أنظمة الذكاء الاصطناعي وفق مقاربة قائمة على تحليل المخاطر، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار التقني وحماية الحقوق الأساسية. وتبرز أهمية مقارنته بالإطار المقاصدي الإسلامي في كونه يقدم نموذجاً تنظيمياً عملياً يمكن من خلاله اختبار مدى كفاية القواعد الفقهية التقليدية لاستيعاب الظواهر التقنية المستجدة.

فمن حيث المخاطر ومنهجية التقنين: يعتمد EU AI Act منهجاً قائماً على المخاطر (Risk-Based Approach)، حيث يقسم أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى أربع فئات: أنظمة ذات مخاطر غير مقبولة، وأنظمة عالية الخطورة تخضع لالتزامات صارمة، وأنظمة ذات مخاطر محدودة تخضع لواجبات الشفافية، وأنظمة منخفضة أو ضئيلة المخاطر لا تخضع لقيود إضافية (Butt, 2024; Yadav, 2025; Gamito & Marsden, 2024). هذا التصنيف يعكس فلسفة وقائية تستهدف منع الأضرار قبل وقوعها، خصوصاً في المجالات المرتبطة بالأمن، والعدالة، والصحة، والبنية التحتية الحيوية.

بالمقارنة مع المنهج المقاصدي في الفقه الإسلامي، نجد أن الشريعة لا تعتمد تصنيفاً تقنياً للأنظمة، بل تقيسها من زاوية أثرها على الضروريات الخمس: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. فالأنظمة التي تهدد حياة الإنسان أو كرامته أو عدالة القضاء تندرج في نطاق الضروريات، ويقدم درء مفاسدها على جلب مصالحها عملاً بقاعدة: "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح". لذا فإن التقاطع بين النظامين يكمن في أولوية حماية المصالح الأساسية، غير أن القانون الأوروبي يترجم هذا الهدف إلى التزامات تنظيمية مفصلة، بينما يظل الإطار المقاصدي إطاراً معيارياً يوجه الاجتهاد التشريعي دون أن يضع إجراءات تقنية محددة.

أما بالنسبة للشفافية والمساءلة الخوارزمية: فيفرض EU AI Act التزامات واضحة تتعلق بالشفافية، من بينها إلزام المستخدمين بإعلام الأفراد عند تفاعلهم مع نظام ذكاء اصطناعي، تمييز المحتوى المولد آلياً، وتوثيق البيانات التدريبية، وإخضاع الأنظمة عالية الخطورة لتقييمات امتثال قبل طرحها في السوق (Yadav, 2025). وتشرف European

Commission على تنفيذ هذه الالتزامات من خلال آليات رقابية وعقوبات مالية قد تصل إلى نسب مرتفعة من إجمالي الإيرادات العالمية. وفي المقابل يعالج الفقه الإسلامي مسألة الشفافية من خلال مفاهيم الغرر، والتدليس، ووجوب البيان، والأمانة في المعاملات. فالقرار الخوارزمي غير القابل للتفسير قد يعد غرراً إذا ترتب عليه ضرر أو إخلال بالعدالة، خصوصاً في المعاملات المالية أو القرارات القضائية. غير أن الفرق الجوهري يكمن في أن التشريع الأوروبي يحول مبدأ الشفافية إلى التزام قانوني ملزم قابل للجزاء، بينما يظل في الإطار الفقهي قاعدة معيارية تحتاج إلى تفعيل تشريعي معاصر لترجمتها إلى التزامات تنفيذية مماثلة.

أما توزيع المسؤولية عبر سلسلة القيمة: فيميز EU AI Act بين عدة فئات من الفاعلين مثل: مزود النظام (Provider)، والناشر أو المستخدم المهني (Deployer)، والمستورد، والموزع، والممثل القانوني، ويترتب على كل فئة التزامات محددة تتناسب مع دورها في دورة حياة النظام (Butt, 2024).

ويعكس ذلك تصوراً قانونياً لمسؤولية موزعة (Distributed Responsibility) تقوم على تحميل كل طرف مسؤولية ضمن نطاق سيطرته التقنية والتنظيمية. ويقابل ذلك في الفقه الإسلامي: توزيع المسؤولية بين المطور (بوصفه متسبباً إن ثبت الإهمال)، والمشغل أو المستخدم المهني (بوصفه مباشراً للقرار)، والمؤسسة المالكة (على أساس ضمان المتبوع)، والجهات التنظيمية (وفق السياسة الشرعية). ويتضح أن كلا النظامين يعترف بتعدد مستويات المسؤولية، غير أن التشريع الأوروبي يحددها بصورة إجرائية دقيقة، بينما يستند الإطار المقاصدي إلى قواعد عامة مثل المباشرة والتسبب والضمان، مما يفتح المجال لتطوير صياغات تشريعية مستمدة من هذه القواعد لمواكبة التعقيد التقني الحديث.

أما الفجوة بين البعد الأخلاقي والتنظيم القانوني: فيركز EU AI Act على حماية الحقوق الأساسية كما نص عليها ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، إلا أن مرجعيته تظل قانونية وضعية. أما المنهج المقاصدي فيستند إلى غايات تشريعية ذات بعد أخلاقي وروحي يتجاوز الإطار القانوني المجرد، إذ ينظر إلى التقنية في ضوء الاستخلاف ومسؤولية الإنسان أمام الله. وعليه يمكن القول إن التنظيم الأوروبي يحقق مستوى عالياً من الضبط الإجرائي، بينما يقدم المنهج المقاصدي معياراً معيارياً أعمق يمكن أن يثري النقاش التشريعي من خلال إدماج الاعتبارات الأخلاقية في السياسات التقنية. حيث تكشف المقارنة أن EU AI Act يمثل نموذجاً متقدماً في تنظيم المخاطر، وتوزيع المسؤوليات، وفرض الشفافية، لكنه يظل محكوماً بإطار قانوني وضعي. في المقابل، يقدم المنهج المقاصدي أساساً معيارياً شاملاً يمكن أن يشكل مرجعية أخلاقية لتطوير تشريعات الذكاء الاصطناعي في الدول الإسلامية، شريطة تحويل قواعد الضمان والتسبيب إلى صيغ تنظيمية واضحة قابلة للتنفيذ.

وبذلك لا تفهم المقارنة على أنها تعارض بين نظامين، بل فرصة لتكامل تنظيمي يستفيد من الصرامة الإجرائية الأوروبية، ومن العمق المقاصدي الإسلامي.

الخاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي ليس محلاً للتكليف الشرعي لافتقاده الأهلية والقصد، وبذلك تظل المسؤولية منوطة بالإنسان في جميع مراحله: مطوراً ومشغلاً ومستخدماً وجهة رقابية. وأكد التحليل أن تأثيراته تمتد إلى المقاصد الخمسة جميعاً؛ فهو قد يمس الدين عبر الفتوى الآلية، والنفس عبر الأنظمة القتالية أو الطبية، والعقل عبر التضليل الخوارزمي، والنسل عبر انتهاك الخصوصية، والمال عبر الاحتيال أو القرارات المالية الآلية. كما خلصت النتائج إلى أن المسؤولية تتوزع على سلسلة القيمة كاملة وفق قواعد المباشرة والتسبب والضمان، وأن الشفافية الخوارزمية و"قابلية التفسير" واجب شرعي لرفع الغرر وتحقيق العدالة، مع ضرورة الإبقاء على رقابة بشرية فاعلة خاصة في التطبيقات الحساسة، واعتماد المقاصد إطاراً تقويمياً أشمل من المقاربات القانونية الجزئية.

1. التوصيات الفقهية:

- إصدار قرارات فقهية جماعية: دعوة المجامع الفقهية المعاصرة إلى إصدار قرارات واضحة ومستفيضة تنظم حجية الاحتجاج بالخبرة الآلية، وتأصل لمفهوم "المسؤولية الخوارزمية" وتوزيع الضمان عند الخطأ. والتزام المطورين بتصميم أنظمة قابلة للتفسير ومراعية للقيم الشرعية، تعالج بشكل استباقي إشكاليتين تقنيتين محوريتين لهما أثر فقهي مباشر:

1. الانحياز الخوارزمي (Algorithmic Bias): وهو ما ينتج عن بيانات تدريب منحازة أو معيبة، ويمكن تكييفه فقهياً ضمن مسؤولية المطور "المتسبب"، لأنه يعكس خللاً في التصميم أو اختيار البيانات يؤدي إلى ضرر وقوعه متوقع.

2. التباين المفرط أو "الهلوسة" (Variance/Hallucination): وهي خاصة بالنماذج التوليدية الكبيرة (LLMs) القائمة على مبدأ التوزيع الاحتمالي، وتُنتج مخرجات غير دقيقة أو مختلقة بصيغة توحي بالثقة. هذا النوع من الخطأ يولّد "غرراً" في المعلومات، ويوجب على المستخدم واجب "التثبت" (﴿فَتَبَيَّنُوا﴾)، وعلى المطور واجب "التحذير" و"الشفافية" بعدم الاعتماد على المخرجات دون تدقيق بشري، وإلا ترتب عليه "الضمان" لتسبيبه في إيهام المستخدم بصحة المخرج.

- تأسيس جهات اعتماد شرعي: إنشاء هيئات علمية متخصصة ومستقلة تُعنى بالاعتماد والرقابة الشرعية لتقويم الأنظمة الذكية وتدقيق مخرجاتها قبل طرحها للاستخدام العام.
- تطوير مؤشرات قياس مقاصدية: حث الباحثين والفقهاء على بناء أطر معيارية وتطوير مؤشرات كمية دقيقة تقيس مدى توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة.

2. التوصيات التشريعية والتنظيمية:

- سن تشريعات وطنية رادعة: حث الحكومات والمشرعين على سن قوانين وتشريعات جنائية حازمة تجرم الاستخدامات غير المشروعة للذكاء الاصطناعي (كالتزييف العميق والابتزاز الإلكتروني) وتغلظ العقوبات عليها.
- إلزامية التدقيق المالي: إلزام هيئات الرقابة المالية والمصرفية بتدقيق الخوارزميات الاستثمارية دورياً، مع كفالة حق الأفراد في الطعن والمراجعة البشرية للقرارات المالية الآلية.

- حظر الأسلحة الفتّاكة وتأمين البيانات: تفعيل معاهدات دولية وتشريعات محليّة تحظر تطوير الأسلحة ذاتية القيادة الفتاكة، وتعزز بروتوكولات حماية البيانات الشخصية والأسرية.
- تحديد مسؤولية المستخدم الفردية: توعية المستخدمين بمسؤوليتهم الشرعية والقانونية حول ضرورة التثبت وحسن الاستعمال، ووجوب الإبلاغ عن الثغرات والمخالفات التقنية التي تمس الحقوق.

3. التوصيات التقنية والتطويرية:

- فرض الشفافية وقابلية التفسير: إلزام المطورين والمبرمجين بتصميم أنظمة ذكية قائمة على الشفافية الخوارزمية وقابليتها للتفسير البشري لرفع الغرر المعرفي.
- المعالجة الاستباقية للانحياز والهلوسة: التزام الشركات التقنية ببناء نماذج برمجية تراعي القيم الإنسانية، وتحدد ظواهر "الهلوسة الخوارزمية" للمخرجات التوليدية، وتعالج الانحيازات المعيبة في بيانات التدريب.
- تبني الخصوصية بالأصالة: دمج مبدأ "الخصوصية بالأصالة" كركيزة بنيوية عند هندسة الأنظمة الذكية لحماية البيانات الحساسة تلقائياً.
- دعم البحوث البينية المتعددة التخصصات: تشجيع الدراسات التجريبية والمشروعات البحثية المشتركة التي تجمع بين علماء الشريعة، والقانون، ومهندسي الذكاء الاصطناعي لتطوير حلول حوكمة عملية.

المراجع

references

Abdulghani, N., Ayad, N., Masoud, M., Barkah, S., Aladi, S., & Abouzied, A. (2025). Tazkiya al-Nafs as a Moral Education in Libyan Universities: Student Attitudes toward Spiritual Practices in Islamic Studies and Sharia Programs. Cigarskruie: Journal of Educational and Islamic Research, 3(1), 144-159.

Achmadin, B. Z., Anggraini, R. D., Ulum, M. S., & Masuwd, M. (2025). Prophetic Education: Understanding the Relevance of Qur'anic Verses in the Context of Modern Education. Al-Riwayah: Jurnal Kependidikan, 17(2), 204–231. https://doi.org/10.47945/al-riwayah.v17i2.1956

Ahmad, N. M. (2026). Artificial Intelligence in Qur'anic Interpretation: A Theological and Ethical Analysis. Journal of Islamic Thought and Philosophy, 5(1), 60–79. https://doi.org/10.15642/jitp.2026.5.1.60-79

Aladi, S., & Barkah, S. (2026). Philosophical Inquiry in the Age of AI and digital technologies: Critical Thinking Pedagogy for Digital Natives. Action Research Journal Indonesia (ARJI), 8(1), 255–275. https://doi.org/10.61227/arji.v8i1.708

Ali, N., & Husayn, S. (2025). An Islamic Legal Perspective on Contemporary Health Issues: Integrating Traditional and Modern Approaches. Jurnal Ilmu Psikologi Dan Kesehatan (SIKONTAN), 3(4), 187–198. https://doi.org/10.47353/sikontan.v3i4.2785

Alouzi, K., Ibrahim, D., Omran, S., Aladi, S., & Ahmed, A. H. (2026). EFL University Lecturers' Perceptions of AI and Critical Thinking: Opportunities, Boundaries, and Assessment Dilemmas. Journal of English Development, 6(1), 232–255. https://doi.org/10.25217/jed.v6i1.7376

Alrumayh, S. (2025). AI and Qur'anic Interpretation: Exploring the Ethical and Epistemological Boundaries of Artificial Intelligence in Understanding the Qur'an. Al Furqan: Jurnal Ilmu Al Quran Dan Tafsir, 8(2), 223-239. https://doi.org/10.58518/alfurqan.v8i2.4243
Alshaar, A. M. K. (2025). Knowledge Lineage from Isnad to AI: Reframing Authorship and Responsibility in the Generative AI Era. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 15(9), 1131-1154. http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v15-i9/26451
Ayad, N., Masuwd, M. A., & Alrumayh, S. (2025). From riba to zakat: An analytical study of Islamic economic principles and their distinction from conventional economics. Bulletin of Islamic Research, 3(4), 733–752. https://doi.org/10.69526/bir.v3i4.358
Bayupersada, S. (2025). Religious Ethics in the Age of Artificial Intelligence: An Islamic Perspective. Proceeding ISETH (International Summit on Science, Technology, and Humanity), 1583-1588.
Butt, J. (2024). Analytical study of the world's first EU Artificial Intelligence (AI) Act. International Journal of Research Publication and Reviews, 5(3), 7343-7364.
Cantero Gamito, M., & Marsden, C. T. (2024). Artificial intelligence co-regulation? The role of standards in the EU AI Act. International Journal of Law and Information Technology, 32(1), eaae011.
Elbi, M. B., & Krema, M. E. (2024). Activating the Role of the Internal Control System in Combating Financial Corruption in The Banking Sector. University of Zawia Journal of Economic Sciences, 6(1). https://journals.zu.edu.ly/index.php/UZJES/article/view/951
Habib, Z. (2025). Ethics of Artificial Intelligence in Maqāṣid Al-Sharīa's Perspective. KARSA Journal of Social and Islamic Culture, 33(1), 105-134. Retrieved from https://ejournal.iainmadura.ac.id/index.php/karsa/article/view/19617
Hasan, L., Omar, Z., Elhaj, K., Atia, A., Alatrish, E., Alsaeh, F., & Elbi, M. (2025). Lecturers' Perceptions of Integrating Islamic Environmental Ethics into Sustainability Education. Cigarskruie: Journal of Educational and Islamic Research, 3(1), 160-178.
Husayn, E., Alrumayh, S., Kasheem, M., Ibrahim, D., Alouzi, K., Shalghoum, N., & Almajri, S. (2025). The Impact of Artificial Intelligence on Knowledge Management: Faculty Perspectives from the University of Zawia's Faculties of Economics, Management, and Law. Journal of Education and Teacher Training Innovation, 3(1), 52–66. https://doi.org/10.61227/jetti.v3i1.163
Kannike, U. M. M., & Fahm, A. O. (2025). Exploring The Ethical Governance of Artificial Intelligence from An Islamic Ethical Perspective. Jurnal Fiqh, 22(1), 134–161. https://doi.org/10.22452/fiqh.vol22no1.5
Kasheem, M., Shalghoum, N., & Abdullah, M. (2025a). Impact of Quantum Computing on Accounting Information Systems: Challenges and Opportunities. SINOMIKA JOURNAL: Publikasi Ilmiah Bidang Ekonomi Dan Akuntansi, 4(1), 23–34. https://doi.org/10.54443/sinomika.v4i1.3474
Kasheem, M., Yahya, N., Shalghoum, N., Masuwd, M., Alriteemi, A., Abdullah, M., Alsaeh, F., & Alrumayh, S. (2025b). Artificial Intelligence in Academic Research: Adoption, Opportunities, and Barriers among Faculty in Libya Higher Education. Multidisciplinary Journal of Thought and Research, 1(3), 109-127. https://mujoter.intischolar.id/index.php/mujoter/article/view/20
Luhuringbudi, T., Abdiguno, P., Komarudin, Y., Utami, D. N., & Masuwd, M. A. (2025). The Influence of Living Qur'an of the Formation of Generation Z's Religious Identity. Tunjuk Ajar: Journal of Education and Culture, 1(1), 1-14. https://doi.org/10.64929/ta.v1i1.6
Maati, A., Alzletni, N., Yahya, N., Barkah, S., Aladi, S., Alrumayh, S., ... Masuwd, M. (2025). Bridging Faith and Sustainability: Faculty Attitudes toward Integrating Research

Priorities with Islamic Educational Values and SDG 4. Journal of Multidisciplinary Research of Education, 1(3), 178–190. https://doi.org/10.34125/jomre.v1i3.34
Mahmudin, M., Nafi, M., & Masuwd, M. (2024). Sharia Insurance Controversy: Fatwa Review and Its Development. Waralaba: Journal Of Economics and Business, 1(3). https://doi.org/10.61590/waralaba.v1i3.217
Makmun, M. (2018) .الرؤية المنظومية ودورها في تجديد مقاصد الأحكام والفتاوى المعاصرة. Dirosatuna: Journal of Islamic Studies, 1(2), 1-24. https://doi.org/10.31538/dirosatuna.v1i2.139
Masoud, M., Kasheem, M., Barkah, S., Alsaeh, F., Baroud, N., & Albshkar, H. (2025). Balancing Technology and Empathy: Faculty Perceptions of Artificial Intelligence in University Counseling. Coution: Journal Counseling and Education, 6(2), 147-166. https://doi.org/10.47453/coution.v6i2.3624
Masuwd, M., Barkah, S., Aladi, S., Elhaj, K., Maati, A., Omar, Z., Hasan, L., Alrumayh, S., & Ahmed, A. H. (2026). Ayat Recitation as Pedagogy: Functions, Recitation Modes and Digital Supports in Libyan Islamic Studies Classrooms. Journal of Quranic Teaching and Learning, 2(1), 64-77. https://joqer.intischolar.id/index.php/joqer/article/view/26
Mehrabi, N., Morstatter, F., Saxena, N., Lerman, K., & Galstyan, A. (2021). A survey on bias and fairness in machine learning. ACM Computing Surveys (CSUR), 54(6), 1-35. https://doi.org/10.1145/3457607
Mulyono, E., & Edris, M. M. A. M. (2025). From Jurisprudence to Algorithms: The Role of Artificial Intelligence in Contemporary Sharia Financial Decision-Making. NUSANTARA: Journal Of Law Studies, 4(2), 129-142. https://doi.org/10.5281/zenodo.17341980
Muttaqin, M. Z., Alrumayh, S. H., & Barkah, S. A. M. (2026). Utilization of Social Media in Living Qur'an Learning: An Analysis of Generation Z Students. Tunjuk Ajar: Journal of Education and Culture, 2(1), 1–27. https://doi.org/10.64929/ta.v1i2.34
Nafi, M., Ulayya, M. S., Mahmudin, M., Bahamisy, M. H. M., & Alrumayh, S. H. (2024). Alternative Fikih in Sharia Economics (An Offer of Takhayur Fikih). Waralaba: Journal Of Economics and Business, 1(3). https://doi.org/10.61590/waralaba.v1i3.218
Olawade, D. B., Wada, O. Z., Odetayo, A., David-Olawade, A. C., Asaolu, F., & Eberhardt, J. (2024). Enhancing mental health with Artificial Intelligence: Current trends and future prospects. Journal of Medicine, Surgery, and Public Health, 3, 100099. https://doi.org/10.1016/j.glmedi.2024.100099
Padang, B., & Kasheem, M. (2025). Understanding Turnover Culture in Organizations: A Literature Review. Malacca: Journal of Management and Business Development, 1(2), 124–130. https://doi.org/10.69965/malacca.v1i2.134
Primarni, A., Makmudi, Masuwd, M., Yusof, N., & Nuhdi, A. (2026). Holistic Islamic Moderation Education: The Contribution of Balanced Thinking in Combating Religious Radicalism. TADRIS: Jurnal Pendidikan Islam, 20(2), 142-160. https://doi.org/10.19105/tjpi.v20i2.18763
Shalghoum, N., Yahya, N., Abdullah, M., Masuwd, M., Kasheem, M., Alrumayh, S., Aryanti, Y., & Rosyadi, N. (2025). Integrating Maqasid al-Shariah into Higher Education: Enhancing the Role of Faculty in Achieving the SDGs. International Journal of Islamic Studies Higher Education, 4(2), 153–173. https://doi.org/10.24036/insight.v4i2.231+
Solihah, I., Aljauhany, I. H., Akmaluddin, K., Mustafidin, A., Alrumayh, S., Rochmawan, A. E., & Azid, A. (2025). Integrating al-Qur'an, Hadith, and science in Islamic education: Tracing scientific insights. Jurnal Ilmu Pendidikan dan Sains Islam Interdisipliner, 123-131. https://doi.org/10.59944/jipsi.v4i3.453
Syarofi, M., Ghozali, M. L., & Kasheem, M. (2025). Understanding Halal Awareness in the Digital Age: A Millennial Perspective. Create: Journal of Islamic Management and Business, 1(2), 59–71. https://doi.org/10.59373/create.v1i2.162

Ummah, W., Ajizah, R. U. N., Huda, F., Hilmy, M., Masuwd, M., & Marpuah, S. (2025). Integration of Tolerance Values in Islamic Religious Education: Building Harmony and Mutual Understanding. Tarbawi Ngabar: Jurnal of Education, 5(2), 260-287. https://doi.org/10.55380/tarbawi.v5i2.1197

Wahyuningsih, S., Anggraini, N. D. S., Reviyanti, R., & Masuwd, M. A. (2025). A Review of The Opportunities and Challenges in Digital-Based Mosque Management. TATHO: International Journal of Islamic Thought and Sciences, 2(3), 244-260. https://doi.org/10.70512/tatho.v2i3.86

Yadav, S. (2025). The European Union AI Act 2024: understanding the context and exploring its future. In The European Union AI Act 2024: understanding the context and exploring its future: Yadav, Siddharth. New Delhi, India: ORF, Observer Research Foundation.

الأيوبي، م. (2026). الذكاء الاصطناعي وملامح التغيير في قواعد المسؤولية المدنية: من الشخص الطبيعي إلى الكيان الرقمي. Revue Internationale Burak Des Etudes Juridiques Et Economiques, 3(1). https://doi.org/10.34874/PRSM.burak-vol3iss1.7960

أحمد، م. (2025). الذكاء الاصطناعي جدلية المصالح والمفاسد والتنزيل على قيمة المسؤولية: قراءة في ضوء الأصول والمقاصد الشرعية. المجلة الدولية للتطبيقات الإسلامية في علم الحاسب والتقنية-إجازات, 13(1).

التميمي، ع. ن. م. (2024). المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(5), 107-125. https://doi.org/10.53796/hnsj55/9

خزيمية، محمد منصور. (2024). المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة). دار الشاملة للنشر والتوزيع.

الزميم م. م. (2025). الذكاء الاصطناعي بين تعزيز الأمن السيبراني وخلق جرائم إلكترونية جديدة: دراسة تحليلية وصفية في ضوء القانون الليبي. مجلة جامعة الزاوية للعلوم القانونية و الشرعية, 14(2), 167–193. https://doi.org/10.26629/uzjlss.2025.10

الزيات، نجلاء لبيب حسين. (2025). ضمان الأضرار الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية. حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، 27(2).

سعيد، ش. (2025). التكييف الفقهي لتوظيف الأنظمة الذكية في شؤون الوصاية والولاية على المال (دراسة فقهية مقارنة). مجلة كلية العلوم الاسلامية (JCIS), 26(34), 87-109. https://doi.org/10.33899/jcis.v26i34.61276

السناني، محمد بن راضي. (2022). ضمان الضرر والإتلاف بتقنيات الذكاء الاصطناعي: قواعد وتطبيقات فقهية. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية بالمدينة المنورة، 55 (200).

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. (1997). الموافقات (تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان؛ تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد؛ ط. 1؛ 7 مجلدات). دار ابن عفان.

القرضاوي، يوسف. (1988). الفتوى بين الانضباط والتسيب. القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.

اليحيى، فهد. (2026). معايير التعامل مع الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية. مجلة كلية الشريعة-أكادير, 1(10).